الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
29 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس المؤقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

إمكانية تشغيل الجولات برفقة المرشدين، والمكتبات، ومحال بيع الهدايا في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وما يترتب عليها من تكاليف (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-61053 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/59/657؛ و A/60/389؛ و A/60/536)

١ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل حفظ السلام): قدمت تقرير الأداء لميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/657) وتقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/389).

٢ - وفي تقرير الأداء (A/59/657)، ظهرت النواتج المقدمة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) خلال الفترة المستعرضة في أطر مستندة إلى النتائج ومصنفة في مجموعات حسب العنصر. ومقابل اعتمادات مجموعها ٦٤١ مليون دولار، تكبدت البعثة نفقات بمبلغ ٦٣٦,٥ مليون دولار، مما أسفر عن رصيد غير مثقل مقداره ٤,٥ مليون دولار ومعدل تنفيذ في الميزانية بنسبة ٩٩,٣ في المائة. ويمثل هذا تحسنا بنسبة ١٧ في المائة بالمقارنة مع معدل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتشمل الفروق الرئيسية زيادة بنسبة ٥ في المائة في الاحتياجات من الموارد تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تُعزى إلى النشر المتسارع للوحدات العسكرية والشرطة المدنية؛ وزيادة بنسبة ٤,٤ في المائة تحت بند الأفراد المدنيين، مما يبين معدل شواغر أدنى من المعدل المدرج في الميزانية وزيادة في احتياجات التكاليف العامة للموظفين؛ ونقصان بنسبة ٧,٧ في المائة تحت بند تكاليف التشغيل، من جراء تأجيل العديد من مشاريع ترميم المطارات حتى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣ - وانتقلت إلى الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فقالت إن النواتج المقررة ومؤشرات الإنجاز مبينة في الفرع الأول من التقرير ذي الصلة (A/60/389). وتبين الأطر المستندة إلى النتائج هيكل عناصر منقح مستند إلى التوصيات الواردة في التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2004/650). وفي تلك الوثيقة، يذكر الأمين العام بإسهاب درب الانتقال الحرج، مُركزا على أهم العناصر الضرورية لإحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - وتبلغ الميزانية ١ ١٤٧ ٥٣٠ ٠٠٠ دولار، وذلك باستثناء التبرعات المدرجة في الميزانية والبالغة ٣,٢ مليون دولار. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٢٠,٢ في المائة بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١٥ ٨١٤ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٠ مراقبا عسكريا، و ٦٢٥ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٩١ ضابطا من ضباط الشرطة المدنية، و ١ ١٧٩ موظفا دوليا، و ٢ ٢٢٥ موظفا وطنيا، و ٧٠٢ من متطوعي الأمم المتحدة، بمن فيهم ٧٣ موظفا دوليا، و ٢٧٤ موظفا وطنيا، و ١٦٠ من متطوعي الأمم المتحدة لفترة ستة أشهر لدعم الانتخابات و ٩ موظفين دوليين وخمس موظفين وطنيين من أجل وحدة السلوك والتأديب، التي تمول بموجب المساعدة العامة المؤقتة.

٥ - وتشمل الفروق الرئيسية زيادة بنسبة ١٧,٦ في المائة في احتياجات الموارد تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وتُعزى إلى النشر الكامل للقوام المأذون به، بما في ذلك الأفراد الإضافيون الذين وافق عليهم مجلس الأمن في قراره ١٦٢١ (٢٠٠٥)؛ وزيادة بنسبة ٢٤,١ في المائة تحت بند الأفراد المدنيين وذلك نتيجة توسع البعثة وازدياد

الاحتياجات لتوفير الدعم اللوجستي من أجل الانتخابات؛ وزيادة بنسبة ٢١,١ في المائة تحت بند تكاليف التشغيل، وتعود بشكل رئيسي إلى ازدياد الاحتياجات من أجل العمليات الجوية ومن أجل نقل المواد المتعلقة بالانتخابات.

٦ - وقد طُلب من الجمعية العامة البت في استعمال الرصيد غير المثقل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، البالغ ٤,٦ مليون دولار، واستعمال الإيرادات/التسويات الأخرى لنفس الفترة، البالغة ٢٨,٣ مليون دولار. كما طُلب رصد مبلغ ١ ١٤٧ ٥٣٠ ٠٠٠ دولار للاستمرار في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) لفترة ١٢ شهرا، من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بما في ذلك مبلغ ٣٨٣,٢ مليون دولار سبق للجمعية العامة أن أقرته في قرارها ٢٨٥/٥٩ باء.

٧ - ومنذ إعداد الميزانية، مدّد مجلس الأمن بقراره ١٦٣٥ (٢٠٠٥) ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك، كان لا بد من توزيع مبلغ إضافي مقداره ٧٩٧,٥ مليون دولار كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء من أجل الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وذلك بالاستناد إلى الميزانية المقترحة. وبالقرار ذاته، أذن مجلس الأمن بزيادة القوام العسكري للبعثة (MONUC) بمقدار ٣٠٠ فرد لتوفير أمن إضافي أثناء الفترة الانتخابية. وإذا ما دعت الحاجة إلى موارد إضافية في هذا الشأن، يُقدم طلب للحصول على تخويل بالالتزام إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ). ومن ثم يُبلغ عن النفقات المتصلة بذلك في إطار تقرير الأداء لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٨ - واعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كان مبلغ ٢٠٥,٧ مليون دولار تحت التصرف في الحساب الخاص للبعثة. وبالنظر إلى أن المستوى الحالي للأنصبة المقررة غير المدفوعة - ٢٩٨,٢ مليون دولار اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بما في ذلك الأنصبة المقررة المستحقة - خلال فترة الـ ٣٠ يوما ومع مراعاة الوقت المحتمل لتلقي المساهمات المقررة الجديدة، التي لن يبدأ ورودها حتى بعد اتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن تمويل البعثة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، من المتوقع الاضطرار إلى اقتراض حوالي ٢٥ مليون دولار من أجل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من البعثات المغلقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. لذا لن يكون في الإمكان تقديم مدفوعات لتسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٩ - **السيد ساها** (الرئيس المؤقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدّم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذا الصلة (A/60/536)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيض مقداره ١٢,٨ مليون دولار في الميزانية المقترحة للبعثة MONUC من أجل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومعظم هذا التخفيض يتصل بالتأخر في مواعيد نشر الأفراد العسكريين والمدنيين.

١٠ - وهناك سوابق للصعوبات المصادفة في إعداد ميزانية البعثة MONUC، التي تبين إلى حد ما طبيعة البعثة ذاتها الصعبة جدا. وقد قدمت اللجنة الاستشارية عددا من التوصيات الرامية إلى تحقيق هيكل تنظيمي أكثر عقلانية وميزانية أكثر شفافية. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة الاستشارية علما بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لجعل وثيقة الميزانية أكثر وضوحا وإيجازا.

١١ - وفيما يتعلق بالأفراد العسكريين، لاحظت اللجنة الاستشارية أن الممارسة المعتادة هي أن تتكفل الوحدات

العسكرية بقدراتها الخاصة، اللوجستية والداعمة. وتبدو الترتيبات المقترحة من أجل البعثة MONUC وكأنها خروج عن تلك الممارسة. بلى، فقد تقرر نقل عدد كبير من المهام من العنصر العسكري إلى العنصر المدني في البعثة. وبناء عليه، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تجري إدارة عمليات حفظ السلام دراسة عن الموضوع، بالنظر إلى تعلقه بجميع البعثات، وذلك لتقديمها إلى الهيئات المختصة.

١٢ - وفي الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من تقرير اللجنة الاستشارية، نظرت اللجنة في متابعة توصياتها السابقة المتعلقة بتوريد المتعهدين الجرايات جوا. وتلبية لتلك التوصيات، تم وضع طريقة بديلة للتوريد. وأعربت اللجنة الاستشارية عن ثقتها من أن إدارة عمليات حفظ السلام ستنظر في إمكانية تطبيق طريقة التوريد تلك على البعثات الأخرى، حيثما كان ذلك مجديا.

١٣ - وفيما يتعلق بالأفراد المدنيين، أعربت اللجنة الاستشارية عن خيبة أملها للبطء في تنفيذ توصيتها المتعلقة بإجراء استعراض شامل لهيكل البعثة التنظيمي. فالقيمة محدودة بالنسبة للاضطلاع بدراسة مفصلة لملاك موظفي البعثة المقترح من أجل الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بسبب احتمال تغيير تلك الاقتراحات على ضوء النتائج التي يسفر عنها الاستعراض. وفي ظل هذه الظروف، ترجئ اللجنة الاستشارية تقديم توصيات مفصلة بشأن الوظائف حتى تنظر في الميزانية المقترحة للبعثة MONUC للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التي ستتضمن نتائج الاستعراض الشامل. وفي هذه الأثناء، ينبغي للبعثة أن تواصل استخدام الأفراد الذين تعتبرهم أساسيين بموجب الشروط المبينة في الفقرة ٢٨ من تقرير اللجنة الاستشارية.

١٤ - وثمة مسألة أخرى تثير القلق بوجه عام وهي مفهوم خلية التحليل المشتركة للبعثة (JMAC). فقد أُعدت ورقة بشأن مفهوم خلية التحليل المشترك للبعثة لتقديمها إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في المستقبل القريب. وتحث اللجنة الاستشارية إدارة عمليات حفظ السلام على إنجاز الورقة على سبيل الاستعجال كي يتسنى مراعاتها لدى إعداد ميزانيات عمليات حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٥ - أما بالنسبة لتكاليف التشغيل، فقد خُفّضت التقديرات على أساس جدول النشر المنقح. ويتصل التخفيض بشكل رئيسي بتكاليف النقل الجوي.

١٦ - وأخيرا طلبت اللجنة الاستشارية أن تُبين في المستقبل احتياجات ملاك الموظفين والموارد الأخرى من أجل مكاتب البعثة MONUC خارج منطقة البعثة بكل دقة وشفافية وأن تقام صلة واضحة بين كل مكتب من هذه المكاتب وولاية البعثة. وطلبت اللجنة أيضا قدرا أكبر من التنسيق بين البعثة MONUC ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج في منطقة البعثة؛ ووضع خطة عمل تستخدم أفضل الممارسات، كما ينبغي تنفيذ الخطة التي يتم التوصل إليها بطريقة منسقة.

١٧ - **السيد هورنر** (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين للانضمام إليه كرواتيا وتركيا؛ وبلدان عملية الارتباط وإحلال الاستقرار البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبالإضافة إلى تلك الدول، أيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فأعلن عن ثناء الاتحاد الأوروبي على اللجنة الاستشارية لما قامت به من تحليل واف للميزانية المقترحة من أجل البعثة MONUC، ولما أبدته من ملاحظات ذات صلة ولما قدمته من توصيات من أجل تحقيق وفورات بلغت ١٢,٨ مليون دولار. وأعرب عن اتفاق الاتحاد الأوروبي

مع اللجنة الاستشارية على إمكانية تحقيق وفورات أخرى في مجالات معينة.

١٨ - كما أعرب عن تقديره لموظفي البعثة MONUC الذين يعملون في بيئة شاقة للغاية، وأشاد بالجنود والموظفين الـ ٦٢ الذين قدموا حياتهم سعيا وراء السلام. وأردف قائلا إنه لا يمكن المبالغة في أهمية عملية انتخابية شفافة موثوقة بالنسبة للسلام والاستقرار الطويلي الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما تسجيل ما يزيد عن ٢٠ مليون ناخب إلا إنجاز يستحق الثناء في هذا الصدد.

١٩ - والاتحاد الأوروبي يدرك أن التنقيحات الأخيرة لولاية البعثة قد جعلت التنبؤ بالاحتياجات من الموظفين أكثر صعوبة. وفي الوقت ذاته، يلاحظ أن نتائج الاستعراض الشامل لهيكل البعثة التنظيمي لن يقدم إلى الجمعية العامة حتى أيار/مايو ٢٠٠٦، أي بعد أن طُلب بحوالي سنتين، كما أنه يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية على أن يكون استخدام أي أفراد إضافيين في هذه الأثناء بعقود مؤقتة.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالخطوات المتخذة لمعالجة المسألة الخطيرة المتمثلة في الاستغلال وسوء المعاملة جنسيا. وأردف قائلا إن العامل الحساس في منع سوء السلوك هو تعميم مراعاة الوعي الجنساني في جميع نواحي بعثات حفظ السلام. فينبغي لكبار موظفي البعثات أن يواصلوا جهودهم في تطبيق نهج عدم التسامح المطلق، كما ينبغي مساءلة جميع الأشخاص المسؤولين عن الاستغلال وسوء المعاملة جنسيا. ويجب على البلدان المساهمة بقوات، من ناحيتها، أن تضمن تطبيق المعايير المتبعة بشدة فيما يتعلق بقواتها.

٢١ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع القلق ما تبين له من أن التنسيق بين بعثة MONUC ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج في منطقة البعثة غالبا ما كان صعبا بسبب اختلاف نُهجها المتبعة؛ وإن الاتحاد الأوروبي على علم بالجهود المستمرة لمراجعة هيكل التنسيق الحالي، ويرحب بأي إيضاح من الأمانة العامة لما تبقى مما يتوجب فعله لتحسين تنسيق خطة العمل في الميدان ولوضع وتطبيق خطة عمل متماسكة. ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن الاستعمال الأمثل للموارد هو أمر جوهري في بلد كبير بحجم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢ - وكما أفادت اللجنة الاستشارية، ينبغي إقامة صلة واضحة بين كل مكتب خارج منطقة البعثة وولاية البعثة. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي للأمانة العامة أن تبين مهام تلك المكاتب والقيمة التي تقدمها. كما ينبغي تقديم المعلومات المتوفرة للجنة الاستشارية في هذا الشأن إلى اللجنة الخامسة خلال المشاورات غير الرسمية. وينبغي للأمانة العامة أيضا أن توضح ما إذا كانت الترتيبات المقترحة لتوفير القدرات اللوجستية والداعمة للوحدات العسكرية تنسجم مع الممارسة المعتادة أو أنها تمثل تغييرا في السياسة.

٢٣ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالتزام الإدارة بإنشاء خدمات التدريب المتكاملة، وهو على ثقة من أن هذه المبادرة ستسفر عن اعتماد نهج أكثر استراتيجية، سواء من حيث أنواع التدريب المقدمة أم من حيث الموارد المطلوبة من أجل تلك الأنشطة. كما يرحب بالطريقة الجديدة لتوريد الجرايات والنهج الجديد المتبع إزاء الخدمات الجوية.

٢٤ - وأخيرا يلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أنه في حال عدم قدرة البعثة على استيعاب المصروفات الإضافية الناجمة عن زيادة القوام العسكري التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٦٣٥ (٢٠٠٥)، فإن الأمين العام سيسعى إلى الحصول على تفويض بالالتزام بدلا من إحالة المسألة إلى الجمعية العامة.

٢٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأثنت على شعوب جمهورية الكونغو الديمقراطية لما أبدته من تصميم واضح على التحرك نحو الأمام. وأردفت قائلة إن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات جديرة بالملاحظة، كما ينبغي بذل كل جهد لتوفير الدعم الكافي لهذه العملية.

٢٦ - وأضافت قائلة إن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) دور حيوي تؤديه في إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة دون الإقليمية؛ وإن هذه البعثة لا تستطيع أن تؤدي ولايتها إلا بدعم ملموس من جميع الدول الأعضاء. والاتحاد الأفريقي يقدم أيضا مساهمة هامة. فتصميم رؤساء الدول الأفارقة على معالجة الأزمات المتعلقة بالقارة الأفريقية مبين بوضوح في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD) وهو عنصر أساسي لتحقيق الحلول الممكنة عمليا. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية بالالتزام الذي قطعته على نفسها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز الحكم الجيد والإدارة الاقتصادية الشفافة، وكلاهما عنصران هامان في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٧ - وما تبقى مما يتوجب فعله كثير إن كان للمكاسب التي تحققت فعلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكون مضمونة ومستدامة، ولذلك يجب أن تُزوَّد بعثة MONUC بالموارد اللازمة لأداء ولاياتها كاملة. ومن شأن هيكل العناصر المنقح تسهيل أنشطة البعثة وتمكينها من العمل على نحو أكثر فعالية مع قادة الفترة الانتقالية والشركاء الدوليين. ولكي تتحرك العملية الانتخابية نحو الأمام، لا بد من استعادة الأمن في جميع أرجاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشاسعة، كما لا بد من إنشاء آليات رقابة على الحدود ووضع الإطار التشريعي اللازم.

٢٨ - وقد أخذ الأمين العام هذه العناصر الحساسة في الاعتبار لدى إعداد الميزانية المقترحة من أجل البعثة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتود المجموعة أن تثني على الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين عرض الميزانية واستعمال أُطر العمل المستندة إلى النتائج. بيد أن المجموعة الأفريقية ترحب بضمان ألا تؤثر التعديلات المدخلة فعلا على الاحتياجات التقديرية لتبيان النشر الفعلي ومعدلات شغل الشواغر بشكل سلبي في قدرة البعثة على أداء ولايتها، وبخاصة على ضوء زيادة قوام البعثة العسكري التي أذن بها مجلس الأمن بقراره ١٦٣٥ (٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمانة العامة أن توضح بإسهاب الترتيبات المتخذة من أجل توفير القدرات اللوجستية والداعمة للقوات، بما في ذلك توسيع المركز الإقليمي في عنتابه، بأوغندا، وأن تشير إلى الخطوات المتخذة لملء الشواغر في البعثة MONUC. فقد عانت البعثة من معدلات استتراف عالية ومن صعوبات في جذب الموظفين، أما تعيين الموظفين بعقود مؤقتة، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية، فلن يزيد الموقف إلا سوءا. ومن شأن الاقتراح الداعي إلى تحويل ٣٩٥ وظيفة من وظائف التعاقد الفردي للمترجمين الشفويين/التحريريين إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة أن يساعد في تخفيض معدلات الشواغر المرتفعة في البعثة. ولذلك ليس من الواضح بالنسبة للمجموعة الأفريقية ما هو السبب الذي حدا باللجنة الاستشارية إلى التوصية بعدم قبول الاقتراح، ولا سيما وأن الجمعية العامة قد أقرت بالفعل عمليات تحويل كهذه في بعثات حفظ السلام الأخرى.

٢٩ - وتُعرب المجموعة الأفريقية عن ترحيبها بزيادة استخدام الموظفين الوطنيين في البعثة MONUC، مما يسهم في بناء القدرة وفي نقل الدراية. بيد أنها تود أن تعرف السبب في أن المرتبة الوسطية التي أُدرج بها الموظفون الكونغوليون في الميزانية كانت المرتبة خ ع-٢ بالدرجة ١، وما هي المرتبة

المدرجة في الميزانية في بعثات حفظ السلام الأخرى. كما ينبغي للجنة الاستشارية أن توضح الكيفية التي خلصت بها إلى أنه يوجد قدرات كافية لإعادة نشر الموظفين الموجودين لتغطية طفرة الأنشطة خلال المرحلة الانتخابية، ولا سيما في مجال شؤون الإعلام. إذ كان ينبغي لها أن تنتظر نتائج الاستعراض الشامل لهيكل البعثة التنظيمي قبل تقديم توصيتها تلك. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي مراعاة الدور الاستراتيجي لشؤون الإعلام في مجالات أخرى من ولاية البعثة. وأخيرا ينبغي للجنة الاستشارية أن توضح توصيتها الداعية إلى اتباع نهج تدريجي في نشر الأفراد لدعم الانتخابات، وذلك بالنظر إلى أن الانتخابات ستجري خلال ستة أشهر.

٣٠ - وتلاحظ المجموعة بارتياح الخطوات التي اتخذتها البعثة لضمان توريد الجرايات بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك استخدام النقل بالطرق البرية. وينبغي وضع خطط للطوارئ كي يتسنى تجنب أي انقطاع في عمليات التوريد. كما رَحَّبت المجموعة بمشاريع ترميم المطارات الجارية الآن وأعربت عن ثقتها من إنجاز ذلك بسرعة. وأثنت على البعثة لتحقيقها وفورات عن طريق مراجعة عقود الخدمات الجوية. ومن شأن تعزيز قدرة المطار في عنتابه، بأوغندا، الذي يمكن الوصول إليه فورا برا من عدة موانئ بحرية رئيسية، الإسهام في سلاسة العمل في البعثات الأخرى لحفظ السلام في المنطقة.

٣١ - وترحب المجموعة بالجهود التي تبذلها البعثة للتحقيق في حالات الاستغلال وسوء المعاملة جنسيا ومعالجتها، وبتدابير الوقاية المتخذة.

٣٢ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن الحكومة المؤقتة قد قطعت أشواطا هامة في تنفيذ أحكام اتفاق السلام، وإن الأمم المتحدة قد كثَّفت من أنشطتها لدعم الشعب الكونغولي في أعماله التحضيرية من أجل الاستفتاء المقرر إجراؤه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ومن أجل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في مطلع عام ٢٠٠٦. وتبين الميزانية المقترحة المعروضة على اللجنة، الواردة في الوثيقة A/60/389، الموارد التي تحتاجها البعثة لتلبية ولايتها المنقحة وللتقيد بالحدود الزمنية المكثفة لإجراء الانتخابات.

٣٣ - وقد استدعت الاحتياجات المتغيرة في الميدان مراجعة مستمرة للعمليات العسكرية والعناصر الموضوعية الأخرى في ولاية البعثة، مما أدى إلى مراجعة ضرورية لعناصرها اللوجستية وعناصرها للدعم الإداري. فبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) تحتاج إلى بعض الاستقرار في ملاك موظفي عنصرها المدني، ولا بد من أن يرحب وفدها بتوصية من اللجنة الاستشارية لإنشاء الوظائف المطلوبة في الميزانية المقترحة. وقد أكد الأمين العام من جديد مؤخرا أن النقص في عدد الموظفين إنما يحد من قدرة البعثة على دعم الطلبات المتعددة للعملية الانتخابية والعمليات العسكرية الشاقة في الجزء الشرقي من البلد.

٣٤ - ولذلك يعتقد وفدها بأنه ينبغي للبعثة MONUC أن تنجز استعراض هياكلها على سبيل الاستعجال، بيد أنه لَمّا يقتنع بعد باقتراح اللجنة الاستشارية الوارد في تقريرها (A/60/536)، والداعي إلى تعيين الأفراد بعقود مؤقتة. وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجه الحكومة الانتقالية والأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى جميع الناخبين المؤهلين للانتخاب، فإن وفدها غير مقتنع أيضا بملاحظة اللجنة الاستشارية التي مفادها أنه ينبغي استخدام الأفراد اللازمين للانتخابات على مراحل. وعلاوة على ذلك، فإن مما يثير قلق وفدها ما تراه اللجنة الاستشارية من أنه في الإمكان تلبية احتياجات البعثة في مجال شؤون الإعلام عن طريق إعادة نشر القدرات الحالية. فأنشطة شؤون الإعلام التي تضطلع بها

البعثة تؤدي دورا حساسا لضمان الفهم الحسن للعمليات الانتخابية والسياسية من قبل السكان وجميع الأحزاب السياسية، كما أنها هامة بالنسبة لإعمال العناصر الأخرى من ولايتها.

٣٥ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية، الواردة في الفقرة ٣٤ من تقريرها، بعدم المضي في تحويل ٣٩٥ وظيفة من وظائف التعاقد الفردي للمترجمين الشفويين/التحريريين من المتعاقدين الأفراد إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، ينبغي للجنة أن تعترف بالدور الهام الذي يقوم به المترجمون الشفويون والتحريريون لدعم العناصر المدنية والعسكرية في البعثة، وأنه ينبغي تحويل هذه الوظائف، وفقا لطلب الأمين العام. وفي هذا الصدد، لا يرى وفدها سببا في خروج الجمعية العامة عن موقفها المعلن سابقا بهذا الشأن، على النحو الذي أعربت عنه في قرارها ٢٩٦/٥٩.

٣٦ - **السيد مومبي - وافولا** (أوغندا): قال إن الأمن والمناخ السياسي المستقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية هما أمران بالغا الأهمية بالنسبة لأوغندا. واستدرك قائلا إنه لا بد من حل المشاكل المتصلة بالأمن حلا قاطعا حاسما، بالنظر إلى استمرار القوات السلبية في أعمالها في الأصقاع الشرقية من البلد. ولذلك، ترحب أوغندا بالنشر الكامل للقوات والشرطة المدنية في الأصقاع الشرقية، على النحو المنصوص عليه في الميزانية المقترحة، وذلك بغية القضاء على جميع العمليات السلبية واستعادة الأمن. كما يجب على جميع الوفود الالتزام بشكل كامل بضمان رصد الموارد بما يتناسب مع مهمة البعثة البالغة التعقيد.

٣٧ - ولذلك، تؤيد أوغندا طلب الأمين العام مبلغ ١ ١٤٧ ٥٣٠ ٠٠٠ دولار وستنظر بإيجابية في اقتراح اللجنة الاستشارية بتخفيض ذاك المبلغ إلى ١ ١٣٤ ٧٣٧ ٣٠٠ دولار على ضوء الموقف الراهن في الميدان. وكي يتسنى للبعثة MONUC تحقيق أهدافها المختلفة، ينبغي للأمين العام تنفيذ هيكل العناصر المنقح الذي يبين تحولا في التركيز نحو السلام والأمن. وسيسعى وفده إلى التوفيق بين احتياجات البعثة وتوصيات الأمين العام واللجنة الاستشارية.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من الترحيب بالتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، فإن الموقف في الميدان يبين أن البعثة تعوزها القوات، والشرطة المدنية والموارد التي تحتاجها لتحقيق الأثر المرغوب فيه. ولذلك، تدعو الحاجة إلى مزيد من الموارد في المستقبل القريب، بيد أن وفده يرغب في هذه الأثناء معرفة الكيفية التي تزمع بها البعثة ضمان السلامة والأمن في البلد ككل ضمن الموارد المرصودة، وما إذا كان من المتوقع فرض أي قيود خلال العملية الانتخابية وبعدها.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب وفده باستخدام قاعدة عينتابه اللوجستية وتطويرها وتوسيعها، وأنه سيقدم كل دعم ضروري في سبيل استخدام الموارد بكفاءة. وفي هذا الشأن، فإن وفورات المشتريات المحسوبة بالإسقاط هي خطوة في الاتجاه الصحيح تلقى كل ترحيب. وستبقى القاعدة اللوجستية الموسعة متاحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC)، ولبعثة الأمم المتحدة في السودان، (UNMIS)، ولعملية الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB)، ولبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (UNMEE)، وذلك على أساس الاستعمال المشترك.

٤٠ - وأعرب عن تأييد أوغندا لتمويل المشاريع السريعة الأثر لأنها تقدم الكمية الكبيرة الهامة اللازمة في المراحل الأولى من عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وفيما يتعلق بمعدل الشواغر المرتفع ضمن البعثة MONUC، سأل عن الكيفية التي تزمع بها البعثة معالجة هذه المشكلة وعما إذا كان هذا الموقف يؤثر في أداء البعثة. ورغم أن المقصود بالزيادة

المقترحة في ميزانية البعثة MONUC بمقدار ١٥ في المائة هو تغطية الولايات الإضافية للبعثة، فإن هذه الزيادة لا تزال أبعد ما تكون عما يكفي.

٤١ - **السيدة آت وول** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن رغبة وفدها في شكر البعثة على التحسن الكبير في عرض ميزانيتها وعلى المعلومات الإضافية المقدمة بشأن تلبيتها توصيات اللجنة الاستشارية، مما أدى في بعض الحالات إلى وفورات أكبر وتحسن في توفير الخدمات. واستدركت قائلة إن وفدها يشعر بخيبة أمل كبيرة لملاحظته أن استعراض هيكل البعثة، الذي طلبته اللجنة الاستشارية مرارا، لم يُنجز في الوقت المناسب لإدراجه في الميزانية المقترحة.

٤٢ - ورغم أن الميزانية المقترحة تبين جهودا تستحق الثناء لربط الوظائف الجديدة بالولاية المنقحة للبعثة، فإن هذه الميزانية المقترحة لم تبين ما إذا كانت القدرات الموجودة قد أُخذت في الاعتبار وكيف تم ذلك، بل أعطت انطباعا بأن وظائف جديدة ''إنما تضاف إلى غيرها'' بدون القيام بإعادة تحديد الأولويات في الوظائف الموجودة.

٤٣ - وعلى ضوء الدور البارز الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الانتخابات، فإن وفدها يرحب بتلقي معلومات عن علاقته بالبعثة MONUC في هذا المجال، إلى جانب مزيد من التفاصيل عن تقديم الدعم اللوجستي للانتخابات وعن الكيفية التي سيتم بها تقديم هذا الدعم خلال وقت قصير كهذا.

٤٤ - وسألت عن السبب في تقديم الدعم للواء الغربي وللألوية الشرقية التي نُشرت حديثا بواسطة أفراد مدنيين، وطلبت معلومات عن الآثار المالية والتشغيلية المترتبة على نهج كهذا. كما سألت عن الجهود التي تُبذل لاستغلال وبناء القدرات المحلية من أجل دعم الوحدات في المناطق النائية. وأعربت عن ترحيبها بالحصول على استكمال بشأن التقدم المحرز ضمن البعثة لمعالجة مسألة الاستغلال وسوء المعاملة جنسيا.

٤٥ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إنه في الحين الذي تَحسَّن فيه شكل ميزانية البعثة MONUC تلبية لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن تقديم الميزانية ذاتها كان متأخرا، مما أخر الجهود المبذولة لتعزيز إدارة البعثة. وأعرب عن حيرة وفده في السبب الذي حدا بالأمانة العامة إلى استخدام خبراء استشاريين خارجيين من أجل القيام باستعراض شامل لهيكل البعثة في وقت تأخَّر حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٤٦ - وأعرب عن تأكيد وفد اليابان الرأي، الذي سبق الإعراب عنه خلال مناقشات البعثة في آذار/مارس ٢٠٠٥، القائل بأنه لا بد من تبرير الموارد الموجودة وكذا الموارد الإضافية تبريرا كاملا. وأردف قائلا إن وفده قد أعرب عن خيبة أمله بشكل واضح فيما يتعلق باقتراحات الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والموافقة على التخويل بالالتزام، وعمليات التقييم، في أيار/مايو ٢٠٠٥. وبسبب عدم تنفيذ توصية اللجنة الاستشارية بإجراء استعراض شامل لهيكل البعثة، فإن ذاك الاستعراض لم يظهر في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مما أرغم اللجنة الاستشارية على إرجاء النظر في الوظائف المقترحة حتى مناقشة مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، يتعين على اللجنة أن تنظر مرة أخرى في الميزانية الكبيرة للبعثة MONUC بدون الاستفادة من استعراض الهيكل التنظيمي وهيكل الوظائف في البعثة.

٤٧ - وأضاف قائلا إن أولويات البعثة ينبغي أن تقرر إدارة الموارد، مع إعادة توزيع الموظفين الموجودين لتلبية تلك الأولويات. فقد وُزِّع مزيد من الموظفين في مكتب شؤون

الإعلام توقعا للانتخابات القادمة، لكن بالنظر إلى أنه من المحتمل إنجاز الانتخابات حتى نهاية حزيران/يونيه، لا بد من استعراض ملاك موظفي المكتب قبل إعداد الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. أما تحويل عقود المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين فينبغي معالجته بحذر، بالنظر إلى أن الطلب على هؤلاء الموظفين سيتضاءل بعد الانتخابات. فمن غير المناسب للأمانة العامة بوجه عام استخدام أشخاص كمتعاقدين أفراد ومن ثم تحويل وظائفهم إلى وظائف ثابتة مدعية أن عملهم هو من الأنشطة الأساسية.

٤٨ - وأعرب عن رغبة وفده في الحصول على مزيد من المعلومات عن الممارسة الحالية والخطط المستقبلية في مجال التنسيق بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأردف قائلا إنه لا بد من وضع خطة عمل لتحسين هذا التنسيق.

٤٩ - **السيدة سامايوا ريكاري** (غواتيمالا): أعربت عن رغبة وفدها في تأييد البيان الذي أدلت به ممثلة نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وعن رغبته كذلك في التعبير عن قلقه لعدم القيام بسداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبمعدات في البعثة MONUC في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأعربت عن أمله أيضا في حسم الموقف في المستقبل القريب.

٥٠ - **السيد براتو** (أوروغواي): أعرب عن التزام أوروغواي الكامل على الدوام بالعمل الهام الذي تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد ساهمت أوروغواي بـ ١ ٧٥٠ فردا في عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبذا استطاعت أن تراقب عملية السلام عن كثب. وما برحت أوروغواي قلقة للحالة الأمنية، ولا سيما في أصقاع البلد الشرقية، وللأثر المحتمل لهذا الموقف في الانتخابات القادمة.

٥١ - وأردف قائلا إن تقرير اللجنة الاستشارية يبدو وكأنه يشير إلى استجابة إيجابية لطلب الأمين العام موارد إضافية، في حين يبقى حذرا بشأن الجوانب المتصلة بالإدارة. وأن وفده يرى أنه ليس في الإمكان تعزيز عملية السلام وإجراء الانتخابات بدون توفر مستوى كاف من الموارد. ولذلك، فإن وفده يحث الدول الأعضاء على دعم البعثة MONUC في أشد مراحل عملياتها أهمية، كي يتسنى منح الشعب الكونغولي الفرصة للشروع في رحلته صوب التنمية، التي طال إرجاؤها.

٥٢ - **السيد كيسواني** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن رغبة وفده في تأييد البيان الذي ألقته ممثلة نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية وعن دعمه للدور الرئيسي الذي تقوم به المجموعة في القارة الأفريقية. وأردف قائلا إن الجمهورية العربية السورية قد لاحظت توصية اللجنة الاستشارية بتخفيض الميزانية المقترحة للبعثة Monuc، وهي ترغب في استكشاف الأثر المحتمل للتخفيض الموصى به في أداء البعثة لولايتها. فالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أقدم صراع في القارة، ولذلك ينبغي أن يحتل الأولوية العليا، وإنهاء هذا الصراع سيكون له أثر إيجابي في الصراعات الأخرى الجارية في أفريقيا.

٥٣ - **السيد زخ** (المراقب المالي): أعرب عن رغبته في التأكيد من جديد على أن المساهمات لا تقدم إلى بعثة Monuc بشكل منتظم وأنها البعثة الكبيرة الوحيدة لحفظ السلام التي لن يكون من الممكن بالنسبة لها تسديد التكاليف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولذلك فهو يحث الدول الأعضاء على تقديم مساهماتهم بأدق توقيت ممكن كي يتسنى تقويم الحال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) A/60/7/Add.7 و A/60/183

٥٤ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا بد من إعطاء الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الموارد التي يحتاجها كي يعمل بشكل فعال، بيد أنه لا بد أيضا من إدارته بكفاءة كي يتسنى الاحتفاظ بثقة المنظمات والدول الأعضاء المشتركة فيه التي تقدم الموارد التي يقوم الصندوق باستثمارها. وأعرب عن سرور وفده بازدياد قيمة الصندوق زيادة كبيرة وبأن عمليات التقييم الاكتوارية قد أظهرت مبالغ فائضة منذ عام ١٩٩٧. واستدرك قائلا إنه مع ازدياد عدد الموظفين المتقاعدين وشروعهم في سحب المستحقات، وذلك إلى جانب ازدياد العضوية في الصندوق (التي تبلغ حوالي ٠٠٠ ٨٥ مشترك، بالمقارنة مع حوالي ٠٠٠ ٨٠ مشترك قبل سنتين)، تدعو الحاجة إلى مزيد من النمو لتحمل الالتزامات في المستقبل.

٥٥ - وأعرب عن موافقة وفد الولايات المتحدة على النتيجة التي خلص إليها الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة الدائمة التابعة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من أنه يتعين أن تميز اقتراحات ميزانية الصندوق على نحو أكثر وضوحا بين التكاليف المتكررة والتكاليف غير المتكررة. كما أعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الدائمة على أنه يجب أن تستند ميزانية الصندوق إلى الموارد التي يحتاجها لتحقيق أهدافه. وتحقيقا لهذا الغرض، لا بد للصندوق من أن يحسن مؤشرات الإنجاز لديه وأن يرصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف، تماما كما تفعل الجهات الأخرى في المنظمة.

٥٦ - وأضاف قائلا إنه في حين تؤيد الولايات المتحدة توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بملاك موظفي الصندوق، فهي تود الحصول على إيضاح للتوصيات المتعلقة بإعادة تصنيف الموظفين في دائرة إدارة الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنها تتساءل عما إذا كان القيام بهذا العمل، يساعد في رأي الأمانة العامة، في الحد من بعثرة الوظائف الهامة في تلك الدائرة. وإذا كان الحال كذلك، فإن وفده يحبذ القيام في وقت مبكر بإعادة التصنيف المقترحة، مع مراعاة رغبة اللجنة الخامسة في تقويم الكثير من المشاكل التي أبلغ عنها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (Oios) لدى مراجعته حسابات دائرة إدارة الاستثمار في وقت سابق.

٥٧ - وأضاف قائلا إن وفد الولايات المتحدة يتساءل عما إذا كانت تقديرات التكاليف المنخفضة لعمليات مراجعة الحسابات الخارجية من قبل مجلس مراجعي الحسابات تبين انخفاضا في شمول مراجعة الحسابات أو تحسنا في كفاءة مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بشمول مراجعة الحسابات الداخلية، يود وفده أن يعرف ما إذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد استخدم أفرادا يتمتعون بالمهارات اللازمة للنظر في عمليات الصندوق البالغة التعقيد.

٥٨ - وسأل عن السبب في طلب الإذن من الجمعية العامة بتوفير تمويل تكميلي يصل حتى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من أجل صندوق الطوارئ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بالنظر إلى أن المبالغ المسحوبة من ذاك الصندوق خلال فترات الميزانية الأخيرة كانت أصغر من ذلك بكثير. كما طلب معلومات عن مستوى التبرعات في صندوق الطوارئ.

٥٩ - وأضاف قائلا إن ما يعرفه، فيما يتعلق بتقديرات الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، هو أن رسوم إدارة حافظة الرسملة الصغيرة - التي ازدادت بشكل ملموس - تحددها القيمة السوقية للأموال المدارة، لكنه يتساءل عما إذا كانت هناك طرق أفضل للتنبؤ بها.

٦٠ - وانتقل إلى متابعة الطلبات السابقة للجمعية العامة، فأعرب عن رغبة وفد الولايات المتحدة في الحصول على تفاصيل عن التقدم المحرز نحو إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات لتقديم المشورة والإرشاد من الخبراء، وحث مجلس الصندوق على العمل بسرعة في هذا الصدد. كما أعرب عن تطلع وفده إلى استجابة سريعة لطلب الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ بأن يقوم مجلس الصندوق بدراسة طرق لجعل تمثيل المنظمات الأعضاء في الصندوق أكثر إنصافا في المجلس.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

إمكانية تشغيل الجولات برفقة المرشدين، والمكتبات، ومحال بيع الهدايا في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وما يترتب عليها من تكاليف (تابع) (A/59/793، A/60/7 و Corr.1)

٦١ - **السيد بيلوف** (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات)، أشار إلى أن ممثلة نيجيريا، كانت قد سألت في الجلسة الثالثة والعشرين للجنة عما إذا كانت الأمانة العامة قد نظرت في القيمة التعليمية لتشغيل الجولات برفقة المرشدين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فقال إن دراسة الجدوى التي قام بها ذاك المكتب قد أخذت هذا العامل بعين الاعتبار فعلا.

٦٢ - وكان الأمين العام قد سرد في الفقرة ٦ من تقريره (A/59/793) الظروف التي ستحول دون تنظيم تلك الجولات بكفاءة وفعالية. ففعالية هذه الجولات تتوقف على كمية المعلومات الثقافية والتاريخية المتوفرة في الموقع المذكور وعلى مكان الموقع في المدينة المضيفة، في حين تتوقف كفاءتها على وجود عدد كبير من السواح في المدينة المضيفة. فالجاذبية البصرية لمجمع نيروبي محدودة بسبب صغر المجموعة من التحف، في حين أن موقعه النائي نسبيا والحالة الأمنية الراهنة يحولان دون القيام بزيارات بدون ترتيب مسبق. وفي ظل هذه الظروف، فقد أوصى الأمين العام بعدم استثمار أموال في تنظيم جولات برفقة مرشدين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٦٣ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فطلبت توضيحا خطيا عن الكيفية التي أُجريت بها دراسة الجدوى المشار إليها في تقرير الأمين العام. وسألت عن السبب في اعتبار المجموعة الصغيرة من التحف الموجودة في مجمع نيروبي عقبة أمام تنظيم جولات برفقة مرشدين، ولا سيما وأنه في الإمكان وهب المزيد من التحف، وتساءل عن مدى توفر التحسينات الجمالية في خطط البناء الحالي بالنسبة للموقع. وسألت أيضا عن السبب في افتراض انخفاض عدد الزوار، وطلبت إحصاءات حديثة وتقديرات للتكاليف من أجل توفير خدمات الزوار. وتساءلت عن أنشطة الوصول إلى الجمهور التي يتعين القيام بها بدلا من تنظيم الجولات برفقة مرشدين، والكيفية التي حددت بها الأمانة العامة كما الفوائد التعليمية المستمدة من الزوار وما هي القيمة التي أعطيت لتلك الفوائد في دراسة الجدوى. وأعربت عن قلقها بشأن الوقت الذي تنوي فيه الأمانة العامة تنفيذ طلب الجمعية العامة بأن تعامل جميع مكاتب الأمم المتحدة على قدم المساواة.

٦٤ - وأضافت قائلة إن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي هو مؤسسة فريدة من نوعها في أفريقيا، وله دور متعاظم يؤديه في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسألت عن مدى الأهمية

التي منحت للاعتبار المتمثل في عدم استطاعة معظم الأفريقيين السفر إلى نيويورك لرؤية مقر المنظمة، وفي استطاعتهم الأمل عمليا في زيارة نيروبي. وأردفت قائلة إنه لا علم لها بأي قرار للجمعية العامة يدعو المنظمة إلى أن تعمل من أجل الربح فقط لا غير.

٦٥ - **السيد آمولو** (كينيا): قال إنه قد وجد بعض النتائج التي خلصت إليها الأمانة العامة بشأن خدمات الزوار في نيروبي عرضية بل وحتى مستهترة. وسأل عن السبب في تقرير أن يكون مكان محل بيع الهدايا خارج النطاق الأمني للمجمع؛ فهو ينبغي أن يكون داخل البيئة الفريدة التي تتصف بها الأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع الممارسة المتبعة في مكاتب الأمم المتحدة الأخرى. وتساءل عمن عساه يكون مهندس البناء الجديد، وعما إذا كانت العناصر الثقافية المحلية ستدخل في تصميمه. وأعرب عن رغبته، بالنظر إلى كونه مطلعا جدا على المنطقة المحيطة بموقع نيروبي، في الطعن في الادعاء القائل بأن الموقع يفتقر إلى السمات المميزة لنظيريه في نيويورك وجنيف، مذكرا بتعليق الأمين العام الذي يفيد بأن هذا المكان هو في موقع جميل.

٦٦ - وكذلك هو الحال بالنسبة للملاحظة القائلة بأن مجموعة التحف المتوفرة في مجمع نيروبي هي أصغر من أن تجعل الموقع جذابا للزوار، وهي الملاحظة التي يجب النظر فيها. فالتجربة تبين أن مجموعات التحفات لا تجمع بين عشية وضحاها. وتساءل أيضا عن الإجراء الذي يجري اتخاذه لجعل الموقع جذابا للزوار من المنطقة المحلية. وأشار إلى المناقشات الإيجابية التي جرت مع وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بشأن موقع نيروبي، فسأل عن السبب الذي جعل الأمن يصبح قضية كهذه. وأعرب عن اتفاقه مع ممثلة نيجيريا في أن بعض الفوائد المتأتية عن تنظيم الجولات برفقة مرشدين لا يمكن ولا ينبغي تحديدها كميا من الناحية المالية؛ لأن أثرها في حياة الأفراد ومعرفتهم هو أكثر أهمية.

٦٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إنه بالنظر لكون مجمع نيروبي مكتب الأمم المتحدة الوحيد من نوعه في أفريقيا أو بالأحرى في العالم النامي، كان لا بد للأمانة العامة من أن تجد طرقا لتنفيذ قرارات الجمعية العامة هناك، بدلا من إيجاد أسباب لعدم تنفيذها. وسألت عن الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة في مكاتب الأمم المتحدة الأخرى للإعلان عن تنظيم جولات برفقة مرشدين، بالنظر إلى أنها تظن أن المعرفة بمرافق الزوار لم تكن منتشرة على نطاق واسع عند افتتاح تلك المرافق لأول مرة. وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد وافقت على رصد الاعتمادات اللازمة لاتخاذ تدابير أمنية على أساس أن تلك التدابير ينبغي ألا تقف عثرة في طريق وصول الجمهور، بالنظر إلى الطبيعة الفريدة التي تتصف بها المنظمة، فتساءلت عن الكيفية التي روعيت بها وجهة النظر تلك بالنسبة لمرافق نيروبي.

٦٨ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أشارت إلى سؤالها المطروح في الجلسة السابقة، فأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت اللجنة الاستشارية قد تلقت معلومات إضافية من الأمانة العامة لاستعمالها كأساس من أجل التوصل إلى نتائجها.

٦٩ - **السيد ساها** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أعرب عن اعتقاده بأن اللجنة مطلعة فعلا على المعلومات التي تلقتها اللجنة الاستشارية. واستدرك قائلا إنه سيوفر تلك المعلومات في حال عدم تعميمها.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥.